

تحرك عاجل

تخفيف حكمين صادرين بحق صحفيين، وتبرئة ساحة آخر

خففت محكمة الاستئناف بمسقط حكمين بسجن صحفيي صحيفة "الزمن" إبراهيم المعمرى، ويوسف الحاج، من ثلاثة أعوام، إلى ستة أشهر و12 شهراً على التوالي. وقد اعتبرا سجينى رأي؛ كما بُرئت ساحة زاهر العبري صحفي ثالث بصحيفة "الزمن".

خففت محكمة الاستئناف في مسقط، عاصمة عمان، حكمين بسجن رئيس التحرير صحيفة "الزمن" إبراهيم المعمرى، ونائبه يوسف الحاج ثلاثة أعوام إلى مدتي ستة أشهر و عام واحد على التوالي في 26 ديسمبر/كانون الأول 2016. كما خُفضت غرامتهما المالية من 3000 ريالٍ عماني (حوالي 7,800 دولار أمريكي) إلى 1000 ريالٍ عماني (حوالي 2,600 دولار أمريكي) لكلٍ منهما. وسيجري اعتبار الفترة التي قضياها داخل الاحتجاز ضمن مدة سجنهما. واقتيد الصحفيان إلى سجن عمان المركزي في سمائل، جنوب غربي مسقط، لقضاء ما تبقى من مدة عقوبتيهما. كما قدم محاميهما طعناً ضد الحكم بإدانتتهما وحكمي سجنهما أمام المحكمة العليا. وفي جلسة الاستماع للطعن التي انعقدت في 26 ديسمبر/كانون الأول 2016، برئت ساحة زاهر العبري صحفي آخر بصحيفة "الزمن"، كما نقضت المحكمة قرار وزارة الإعلام بإغلاق الصحيفة. وعلى الرغم من حكم المحكمة، قام وزير الإعلام في 8 يناير/كانون الثاني 2017 بمد فترة إغلاق الصحيفة إلى مدة ثلاثة أشهر أخرى.

ويُذكر أن المحكمة الابتدائية بمسقط، قد حكمت على إبراهيم المعمرى، ويوسف الحاج، في 26 سبتمبر/أيلول 2016، بالسجن لمدة ثلاثة أعوام وبدفع غرامة مالية، بعد اتهامهما بـ"النيل من هيبة الدولة"، وغير ذلك من تُهمٍ مشمولة بقانوني عمان الخاصين بالجرائم الإلكترونية، وبالمطبوعات والنشر. كما حكمت على الصحفي زاهر العبري بالسجن لمدة عام واحد ودفع غرامة مالية بتهمة إساءة استخدام شبكة المعلومات. وكانت قد بدأت محاكمة الثلاثة صحفيين أمام محكمة الاستئناف في 10 أكتوبر/تشرين الأول 2016. ثم أمرت

المحكمة بالإفراج عن إبراهيم المعمري ويوسف الحاج، بعدما خفضت كفالة كل منهما من 50,000 ريالٍ عمانيٍّ (130,000 دولارٍ أمريكيٍّ) إلى 2000 ريالٍ عمانيٍّ (5,200 دولارٍ أمريكيٍّ)، بينما أُفْرَجَ عن زاهر العَبْرِي في 22 أغسطس/آب 2016، بكفالة مالية قدرها 1000 ريالٍ عمانيٍّ (حوالي 2,600 دولارٍ أمريكيٍّ)، إلى حين استئناف الحكم بحقه.

يُرجى كتابة مناشداتكم فورًا بالإنجليزية أو العربية أو بلغاتكم الأصلية، على أن تتضمن ما يلي:

- دعوة السلطات العمانية إلى أن تفرج فورًا وبدون شرط أو قيد عن سجينني الرأي إبراهيم المعمري ويوسف الحاج؛
- دعوة السلطات إلى أن تعمل على حمايتهما من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وإلى أن تسمح له بالاتصال بمحاميهما وأسرتهما، وإلى توفر لهما أي رعاية طبية تتطلبها حالتهم، إلى حين الإفراج عنهما؛
- حث السلطات العمانية على أن تحترم الحق في حرية التعبير وأن تحميه، وعلى أن تلغي أو تعدل كافة القوانين التي تُجرم الممارسة السلمية لهذا الحق.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 22 فبراير/ شباط 2017 إلى الجهات التالية:

وزير العدل

معالي الوزير الشيخ عبدالملك الخليبي

وزارة العدل

ص.ب 354 روي، الرمز البريدي 112

مسقط، سلطنة عُمان

تويتر: @moj_gov

وزير الداخلية

معالي الوزير السيد حمود بن فيصل بن سعيد آل بوسعيد

وزارة الداخلية

ص.ب 127، روي، 112

مسقط، سلطنة عُمان

وُثِرسل نسخ من المناشذات إلى:

رئيس اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان

د/ عيسى بن سعيد سليمان الكيومي

يُرجى ملاً الاستمارة على الموقع

الإلكتروني : http://www.ohrc.om/website_complaintsadden.php?language=en

مسقط، سلطنة عمان

فاكس : +96824218906

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشذات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك. ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشذات بعد الموعد المحدد. هذا هو التحديث الرابع للتحرك العاجل UA 206/16، ولمزيد من المعلومات، أنظر:

www.amnesty.org/ar/documents/mde20/5148/2016/en/

Field Cod

تحرك عاجل

تخفيف حكيم صادرين بحق صحفيين، وتبرئة ساحة آخر

معلومات إضافية

في سبتمبر/أيلول 2011، أصدرت محكمة ابتدائية بحق إبراهيم المعمري حكماً بالسجن لمدة شهرين، وأمرت بتعليق نشاط صحيفة "الزمن" لمدة شهر واحد، بعد نشرها في مايو/أيار 2011، مقابلة أجريت مع أحد موظفي وزارة العدل، الذي اتهم بدوره وزير العدل بالتزوير المهني. وفي يناير/كانون الثاني 2012، أيدت محكمة استئناف الحكم، ولكنها لم تُنفذ الحكم، فقد نشرت الصحيفة اعتذاراً رسمياً قبل استئناف الحكم.

وقد استدعى الأمن الوطني العماني إبراهيم المعمري في 28 يوليو/تموز 2016، ثم قام بالقبض عليه، وذلك عقب نشره لمقال في 26 يوليو/تموز 2016، يتهم فيه رئيس محكمة عمان العليا ورئيس مجلس القضاء بالتدخل لإيقاف أحكام المحاكم لصالح مسؤولين ذوي نفوذ. وقد وُجّهت إليه تهمة "الاخلال بالنظام العام" و"نشر تفاصيل قضية أحوال مدنية" المشمولتان بالمادتين 25 و 29 من قانون المطبوعات والنشر لعام 2016، التي يُعاقب عليها بالسجن لمدة قد يصل إلى عامين مع دفع غرامة مالية؛ ويواجه كذلك تهماً بالنيل من هيبة الدولة ومكانتها، المنصوص عليها بالمادة 135 من قانون العقوبات العماني، ونشر مواد من شأنها الإخلال بالنظام العام، المنصوص عليها بالمادة 19 من القانون الخاص بالجرائم الإلكترونية.

كما قد أُلقي القبض على زاهر العبري في 3 أغسطس/آب 2016، بعد تعليقه على احتجاج إبراهيم المعمري عبر موقع "تويتر". أما يوسف الحاج، فقد قُبض عليه في 9 أغسطس/آب 2016، عقب نشره لسلسلة من المقالات، استندت إلى مقابلات حصرية أُجريت مع نائب رئيس محكمة عمان العليا، حيث أكد ما أُثير من مزاعم الفساد في المقال الأول الذي نشره إبراهيم المعمري. وفي اليوم ذاته، أمرت وزارة الإعلام بإغلاق الصحيفة وموقعها الإلكتروني الإخباري.

وقد عانى يوسف الحاج ضيقاً في التنفس، وأصيب بنوبات ربو متكررة، فضلاً عن أنه كان يعاني انزلاقاً غضروفياً في ظهره، مما تسبب له بألمٍ شديد. وقد أُضرب عن الطعام لبضعة أيام، احتجاجاً على عدم كفاية الرعاية الطبية التي كان يحتاجها. كما قد أودع، بين 20 و 25 سبتمبر/أيلول 2016، بمستشفى شرطة عمان السلطانية" بمسقط بسبب سوء حالته الصحية، ثم أُعيد بعد ذلك إلى السجن.

وخلال فترة اعتقال الصحفيين الثلاثة، احتُجزوا بالحبس الانفرادي داخل زنازين بلا نوافذ. والتقوا بمحاميهم للمرة الأولى في 15 أغسطس/آب 2016، حينما بدأت محاكمتهم أمام المحكمة الابتدائية. وفي 26 سبتمبر/أيلول 2016، حكمت المحكمة على إبراهيم المعمرى، ونائبه يوسف الحاج، بالسجن لمدة ثلاثة أعوام، وبدفعهما غرامة مالية، وقد حُددت كفالتهم المالية بمبلغ 50,000 ريالٍ عماني (حوالي 130,000 دولارٍ أمريكي)، إذا ما اعتزما استئناف الأحكام الصادرة بحقهما. كما قد صدر بحق زاهر العبري حكمٌ بالسجن لمدة عام واحد ودفع غرامة مالية. وقد بدأت محاكمة الصحفيين الثلاثة أمام محكمة الاستئناف في 10 أكتوبر/تشرين الأول 2016، وأمرت المحكمة بالإفراج عن إبراهيم المعمرى ويوسف الحاج، بعد تخفيض كفالة كلٍ منهما إلى 2000 ريالٍ عماني (حوالي 5,200 دولارٍ أمريكي). وبعد جلسة الاستماع للاستئناف التي انعقدت في 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، حددت المحكمة يوم 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، موعداً لإصدار حكمها النهائي، والذي أُرجئ بعد ذلك إلى 12 ديسمبر/كانون الأول 2016، ثم إلى 26 ديسمبر/كانون الأول 2016.

وفي مارس/آذار 2016، رفضت حكومة عمان توصيات دعت إلى ضمان الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع، من بينها: توصية دعت إلى دعم منظمات المجتمع المدني، جاءت عقب "الاستعراض الدوري الشامل للأمم المتحدة". وقبلت عُمان جزئياً بتوصيات بشأن مراجعة القانون الحالي الذي لا يوفر الحماية للحق في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات.

الاسم: زاهر العبري ويوسف الحاج وإبراهيم المعمرى

النوع: ذكور

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل رقم: UA 206/16 رقم الوثيقة: MDE 20/5455/2016 عمان بتاريخ: 11
يناير/كانون الثاني 2017